مذكرة المستشار المالي

عن ميزانية سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ المالية

(تابع ما قبله)

وتنسب قلة المحصول هذه الى العلل الرئيسية الآتية :

(١) انحطاط نوع البذرة (التقاوي)

(٢) فتك الصدأ فتكاً ذريعاً فان انواع القمح المزروع الآن معرضة كل التعرض لفتك طفيليات الصدأ

(٣) عدم وجود ما يكفي من السماد الطبيعي (السماخ البلدي)

(٤) النقص الشديد في الاسمدة المستوردة

(٥) إنهاك الارض بالاكثار من زرعها

وقد قام قسم تربية النبات في وزارة الزراعة بقسط وافر من العمل رغبة في تحسين انواع القمح الموجودة . فقد استوردت بعض الانواع من الهند واوستراليا وغيرها وبشر البعض منها بنتائج حسنة . ولم يدخر وسع للحصول على انواع من الحبوب تنتج محصولاً جيداً وتكون بمأمن من فتك الصدأ . وتتناول التجارب الآن نحو ستين نوعاً مختلفاً

اما البقر والجواميس فقد نقص عددها من ١٫٢٥٠٫٠٠٠ رأس في سنة ١٩١٤ الى ٩٤٠٫٠٠٠ في سنة ١٩١٨ وهذا النقص خفض مقدار السماخ البلدي مما اضطر كثيرين من الزراع الى الالتجاء الى نيترات الصودا او سلفات النشادر التي كان يتعذر الحصول عليها في السنوات الاخيرة بسبب الحرب وكان لنقص جميع انواع الوقود نتيجة من اسوأ النتائج اذ ان كثيراً من السماد الذي كان في الظروف الاعتيادية يترك لتسمد به الارض قد استعمل للوقود فضاع بذلك السيتروجين وهو ذو القيمة الكبرى لهذه البلاد

اما استجلاب الاسمدة الصناعية فقد أثرت فيه كل التأثير صعوبات النقل بحراً في ايان الحرب . وكلما عادت الملاحة الى حالتها المعتادة زاد امكان الحصول على جميع الاسمدة الكيماوية اللازمة للبلاد

ويرجى التمكن من سد حاجة القطر الى الحبوب بواسطة الاستيراد فقط دون تقييد حرية كل زارع في زرع ارضه حسب رغبته . غير انهُ قد تضطر الحكومة الى التذرع بالتدابير اللازمة لضمان زرع القمح في مساحة تفي بالحاجة وضرورة تلك التدابير مرتبطة بنتيجة المحصول القادم في البلاد المشهورة باتاج القمح كاميركا واستراليا وغيرهما

السكر

ولقد ابرمت الحكومة مع شركة السكر اتفاقات ضمنت بها بيع السكر في البلاد بمقادير وافية وباسعار تقل كثيراً عما كان يمكن ان تبلغهُ لو لم توجد تلك الاتفاقات . فاسعار السكر في التعريفة مبنية على اعتبار سعر الطن بالجملة ٤٥ جنيهاً مصرياً ساعة ان قيمة الطن من السكر الوارد قد تبلغ حوالى ٨٠ جنيهاً

اما فيما يختص ببعض المواد الغذائية الاخرى فالحكومة تنظر في امكان زيادة التوريد منها وتخفيض الثمن تخفيضاً حقيقياً

البترول

ولقد كان لاكتشاف منابع البترول في الاراضي المصرية واستثمارها فائدة لا تقدر للقطر إبان الحرب . واذا كانت تلك المنابع لم تكف لسد حاجة البلاد باكملها فانهُ على كل حال قد استخرج منها كميات وافرة من البترول الوسخ باثمان معتدلة بحيث كان لها دخل كبير في تخفيض كمية ما يستهلكهُ القطر من الفحم الحجري ولا تنتج منابع الزيت المصرية الا كمية قليلة من البترول لا تزيد على خمس ما يحتاج اليهِ القطر . وعليهِ فان مصر لم تجن الا فوائد قليلة فيما يتعلق بالبترول النقي وهي مضطرة الى الاعتماد في القسم الاكبر من مقطوعيتها على ما تستورده من هذا الصنف باثمان يؤثر فيها على الاخص السعر الجاري في اسواق العالم ومصاريف النقل . غير ان الحكومة قد استطاعت باتفاقها مع شركة الزيوت المصرية ان تخفض الاسعار تخفيضاً محسوساً . ولولا ذلك الاتفاق لكانت هذه الاسعار قد ارتفعت كثيراً . وقد تمكنت الحكومة بوجه عام من سد حاجة الجمهور بصرف النظر عما حدث احياناً من عدم الانتظام في التوريد

المساكن

وكانت ازمة المساكن من المسائل التي شغلت بال الحكومة وبفضل القانون

الذي صدر حديثاً بهذا الخصوص لا يجوز لاصحاب المنازل الا في احوال استثنائية ان يطلبوا اجرة من المستأجرين تزيد على ما كانت عليه قيمة الاجرة في اغسطس سنة ١٩١٤ باكثر من ٥٠ في المئة

والحكومة تفحص الآن التدابير الممكن اتخاذها لتشجيع بناء منازل جديدة

استخدام الثروة

وليس من الثابت ان نتائج زيادة الثروة التي اشير اليها لا ينتج عنها الا النفع للبلاد . فان ذلك يترتب بطبيعة الحال على الطريقة التي تستخدم فيها هذه الثروة اما الآن فالظاهر ان الحائزين طالما قد وقفوا حتى اليوم موقف الحذر والتردد فقد خزن قسط كبيرة من تلك الثروة بشكل بنكنوت فلم يصرف ولم يستخدم وقد سلف تبيين ما ينجم عن ذلك من الضرر ويرجى ان تسمح عزيمة الاهلين على استخدام تلك الاموال بالحكمة وعلى الاخص في شراء سندات الحكومة المصرية في الدائرة التي لا تخالف الاحكام الشرعية . وقد كان الطلب على الاراضي عظيماً فارتفعت اثمان الاراضي الزراعية الى حد لم يسبق له مثيل حتى تجاوزت في بعض الاحيان قيمة الارض الحقيقية التي تقدر بنسبة قيمة محصولها . وقد عملت الحكومة على سد هذا الطلب فقررت ان تبيع بلا ابطاء ما في حوزتها من قطع الارض الزراعية وهي تعنى الآن بالبحث فيما اذا كان يستحسن التصرف في بعض قطع من املاكها الكبرى . على ان هذا الامر يثير مسائل عمومية ذات اهمية كبيرة لان هذه الاملاك ما دامت في حوزة الحكومة تؤدي للبلاد خدمات عظيمة سواء أكان لتحسين الزراعة ام للحصول على نوع جيد من بذرة القطن . وغني عن البيان ان الحاصل من بيع هذه الممتلكات العامة يجب ان يعتبر من رأس مال الامة فلا ينفق منه الا بهذا الاعتبار

وهناك مسألة حيوية للقطر وهي ألا يكون [illegible] من حوال البلاد المكدسة استهلاكاً مفيداً ومنتجاً لسد الحاجة الشديدة في جميع المدن الى زيادة محال السكنى فان الحاجة لا تزال ماسة الى عدد كبير من المنازل . وعليه فان الحكومة تبحث في الوسائل الممكن اتخاذها تسهيلاً لانفاذ مشروعات البناء التي تقدم اليها

ومن حسن الحظ ان الثروة الحالية لم يصحبها بوجه عام الاندفاع في مضاربات غير مبنية على التبصر مثل المضاربات التي رفعت اسعار الاسهم المالية في سنة ١٩٠٦ الى حدّ الغلوّ فان معظم المعاملات يجري الآن على اساس الدفع النقدي كما ان المصارف قد ثبتت في موقف الحيطة والحذر. وليست المضاربات في بورصة القطن في الاسكندرية الاّ من قبيل الاستثناء فان ما اقدم عليهِ البعض من العمليات في الكونتراتات بغير تبصّر في العواقب قد رفع الاسعار الى درجة لا مبرر لها. ونتج عن ذلك رد فعل لم يكن بد منهُ افضى بهؤلاء المضاربين الى حالة في منتهى الشدة. والحكومة تفكر الآن في التدابير الواجب اتخاذها في هذا الصدد

الماهيات والاجور

ولقد اشرت فيما تقدم الى بعض العوامل الاقتصادية المهمة التي ادّت الى الحالة الحاضرة. ومما يسترعي الانظار فيها الزيادة الوفيرة في الثروة المتجمعة في القطر وان كانت تلك الزيادة متفاوتة التوزيع وكذلك الزيادة الجسيمة في تكاليف بعض الاصناف واجور محال السكن. وكان من النتائج الطبيعية لهذه الظاهرة الاخيرة طلب اجرة اعلى من ذي قبل عن جميع انواع الخدمات المؤدّاة. اما فيما يتعلق بموظفي الحكومة ومستخدميها فقد ظهرت الحاجة في العيف الماضي الى الاقدام على تدبير يرمي الى تحسين الحالة بمنح زيادة دائمة للجميع قدرها ٢٠ في المائة من الماهيات مع مساعدة وقتية قدرها ٦٠ في المائة من الماهيات المزيدة على ان لا تتجاوز هذه وتلك مبلغ ٣٠٠ جنيه مصري لكل فرد. وهذا التدبير الذي كان من نتائجهِ ابلاغ الماهيات الصغرى الى ضعف قيمتها تقريباً يمكن ان يعد وافياً لدرجة كبيرة بالمساعدة على حمل الاعباء الناشئة عن ارتفاع اسعار المعيشة وان كان من الثابت ان نصيب صغار العمال في هذا القطر كما في غيره من الاقطار ليس نصيب رخاء. وقد منح ارباب المعاشات الذين يستولون على معاش تقل قيمتهُ عن ٣٠٠ جنيه مصري في السنة منحة على سبيل المساعدة لا تزيد في حال من الاحوال على ٦٠ جنيهاً مصرياً في السنة

اما في خارج مصالح الحكومة فقد ظهرت النتيجة الطبيعية للاحوال الاقتصادية المذكورة اعلاه في الطلبات التي تقدمت بوجه عام بشأن زيادة الاجور

وتحسين شروط الاستخدام. وقد ادى ذلك الى اعتصابات شتى منها ما طال امده. ولقد انشئت في شهر اغسطس سنة ١٩١٩ « لجنة التوفيق بين العمال واصحاب العمل » برياسة الدكتور جرتفيل وعضوية ثلاثة من المصريين وواحد غير مصري. فتوسطت في مشاكل كثيرة من مشاكل العمال وتوصلت الى حل مسائل شتى تتعلق بالاجور وساعات العمل والعمل الاضافي وصرف اعانات خاصة عن ايام المرض والاصابات او الوفاة والراحة في ايام معينة وما اشبه ذلك من المسائل . وقد ساعدت اللجنة في الحصول على تحسين شروط العمل في مصر تحسيناً كبيراً وذلك في الاحوال التي لم يكن اصحاب العمل قد أدركوا فيها بالسرعة الكافية مقدار التغيير العظيم في احوال المعيشة . وذلك مصاعب جسيمة للوصول الى هذه النتيجة . فان العمال في احوال كثيرة كانوا بسبب نقص في تعليمهم يجدون صعوبة في الافصاح عن حقيقة شكاويهم وفي تفهم مركز صاحب العمل من جهة اخرى . ومما كان يعرقل المفاوضات في بعض الاحوال المهمة وعلى الاخص في مسائل شركات الترام ان مجالس ادارة تلك الشركات لم يكن مركزها في مصر فلم يكن بد من مفاوضات تلغرافية طويلة تؤخر الاتفاق . على ان النجاح الذي كلل مساعي لجنة التوفيق دل على صواب تأليفها والجمهور مدين لرئيس تلك اللجنة ولاعضائها بخدمات ثمينة . ومما يجدر ذكرهُ ان اللجنة قد رأت — وأيد رأيها ما قام بهِ الدكتور ولسن من المباحث — انهُ قد يصعب على العامل في مدينة القاهرة ان يعول بيتهُ باجرة يومية تقل عن ١٥ غرشاً تقريباً

التجارة والصناعة

ان لجنة التجارة والصناعة المصرية قد لفتت الانظار في التقرير الذي وضعتهُ سنة ١٩١٨ الى الفوائد التي تنتج عن اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع وتنظيم هذين الفرعين من فروع الحركة في البلاد. وقد عمل عمل ابتدائيٌ يؤدي بالفعل الى هذا التشجيع فتقرر انشاء مكتب للتجارة والصناعة تابع لوزارة المالية يعهد اليهِ بما يأتي :

(١) جمع كل ما يمكن جمعهُ من المعلومات والاحصائيات المتعلقة بتجارة القطر المصري وصناعته

(٢) جمع نماذج من المحصولات والمصنوعات المصرية وعرضها على الجمهور
(٣) تسجيل اسماء تجار الصادر والوارد من البضائع المصرية
(٤) النظر في الامتيازات التجارية وتقديم التقارير عما يطلب ذلك عنهُ
(٥) زيارة المعالم المصرية بقصد المساعدة على نموّها
(٦) الاشراف على سواحل الفلال التي انشأتها الحكومة والتوصية بانشاء سواحل جديدة حيثما يلزم
(٧) عمل مجموعة من القوائم التجارية بحيث تكون مستوفاة اولاً فاولا في كل وقت ليرجع اليها الجمهور

وقد صدرت التعليمات ايضاً الى هذا المكتب بأن يضع نصب عينيه احتمال إقامة معارض تجارية وصناعية في القاهرة والاسكندرية في المستقبل وان يدرس مشاريع المعارض المراد اقامتها في اوروبا بقصد انشاء قسم مصري فيها. اما مركز هذا المكتب فسيكون في شارع فهمي نمرة ١٢ بباب اللوق بالقاهرة. والآمال معقودة على انهُ سيكون نواة لنظام مهم يتمو بالتدريج فتستفيد منهُ البلاد على مرّ الايام فائدة لا يستهان بها

نتائج السنة المالية ١٩١٩ — ١٩٢٠

كانت الايرادات مقدرة للسنة المالية ١٩١٩ — ١٩٢٠ المنقضية بمبلغ ٢٨٫٨٥٠٫٠٠٠ جنيه مصري والمرجح ان المحصل سيتجاوز ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مصري. وقد نشأ معظم ذلك الفرق عن الزيادة الكبيرة في دخل الجمارك التي ترجع (اولاً) الى الارتفاع العام في اثمان البضائع الوارد منها والصادر (وثانياً) الى زيادة رسوم الدخان التي تقررت في صيف سنة ١٩١٩ — وعليه لن تكون هناك حاجة الى اخذ مبلغ ٥٥٠٫٠٠٠ جنيه مصري من الاحتياطي العام كما كان منظوراً في الميزانية بل يرجح ان يحصل وفر قدرهُ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري. والسبب الغالب في ذلك الاستحالة الفعلية في تنفيذ ما كان يرغب في تنفيذه من اعمال الصيانة في السكك الحديدية وبرنامج الاعمال الجديدة. وان في ذلك لما يؤسف لهُ اذ ان كثيراً من اعمال التحسين والبناء المهمة تأخرت تأخراً كبيراً. وستكون نتيجة ما تقدم ان احتياطي الحكومة العام الذي كان في اول ابريل سنة ١٩١٩ [illegible] ١٠٫٨٨٠٫٠٠٠ جنيه مصري سيزداد حتى يبلغ على الارجح

في انتهاء السنة المالية الحالية ١٤ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري. ولقد ابتاعت الحكومة اخيراً لحساب الاحتياطي مقداراً وفيراً من سندات الدين الموحد وسندات الدين الممتاز اذ ان النية معقودة على الاستفادة من الفرص الموافقة لشراء سندات من سندات الحكومة المصرية على ان يبقى استخدام جزء كاف من الاحتياطي لشراء سندات تكون بمنجاة من التأثر اذا ما طرأ لا سمح الله ضائقة اقتصادية على هذه البلاد

ميزانية ١٩٢٠ — ١٩٢١

لما كانت مذكرة اللجنة المالية المرفقة بالميزانية وافية ببسط البيانات الخاصة بتلك الميزانية فانهُ لم يبق من حاجة الى التبسط هنا في هذا الموضوع . وتلخص الميزانية بوجه الاجمال كما يأتي :

يبلغ مجموع تقديرات الايرادات ٤٠ ٢٧١ ٠٠٠ جنيه مصري منها مبلغ ٣٣ ٧٠١ ٠٠٠ جنيه مصري يمثل دخلاً ذا صفة مستديمة و ٦ ٥٧٠ ٠٠٠ جنيه مصري قيمة ايرادات غير عادية . ويشمل هذا المبلغ الاخير :

	جنيه مصري
بيع الاراضي	٢٦٧٧٠٥٠٠٠
ارباح مراقبة القطن	١٩٨٠٠٥٠٠٠
ضريبة القطن	٢٥٠٠٠٥٠٠٠

وكذلك يمكن تقسيم المصروفات الى مصروفات عادية وهي التي تتجدد عاماً فعاماً والى مصروفات غير عادية او غير متجددة حسب الآتي :

	جنيه مصري
مصروفات عادية	٣١٠٥٩٤٢٤١٨
مصروفات غير عادية	[illegible]
اعمال جديدة	٥٩٦٥٤٠٨٠

(١) يشمل هذا المبلغ ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري لشتري تبغ وخلافه و ٥٠٢ ٠٥٤ جنيه مصري منقولة من اتمام المليون جنيه المفتوح في ميزانية سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ لتسوية الطلبات الناشئة عن اضطرابات الربيع الماضي

وعلى ذلك يجوز بسط المركز المالي على الشكل الآتي :

	جنيه مصري
ايرادات عادية	٣٣٩٧٠١٩٠٠٠
مصروفات عادية	٣١٦٥٩٤٩٤١٨
زيادة الايرادات على المصروفات	٢٣١٠٦٥٥٨٢
ايرادات غير عادية	٦٥٥٧٠٥٠٠٠
المجموع	٨٩٦٧٦٥٥٨٢
مصروفات غير عادية	٨٩٦٧٦٥٥٨٢

واهم انواع الزيادة في الايرادات بالنسبة الى تقديرات ميزانية سنة ١٩١٩ حاصل في الجمارك والسكك الحديدية والارباح الناتجة عن تشغيل النقود وضريبة القطن وبيع الاراضي والارباح الناشئة عن مراقبة القطن . وقد بسط بيان هذه الزيادات في مذكرة اللجنة المالية ولم يبق الا ابداء ملاحظة او ملاحظتين في هذا العدد :

لقد سبقت الاشارة الى الضريبة الجديدة على القطن . ومن رأي مستشاري الحكومة التشائين انهُ ليس لهذه الضريبة صفة تستدعي موافقة الجمعية التشريعية عليها عملاً باحكام المادة ١٧ من القانون النظامي . اما كيفية تحصيل هذه الضريبة فسيصدر فيما بعد مرسوم سلطاني بشأنها ولم يعلن خبرها في اوائل هذه السنة الا لكي تتيسر مراعاتها من الذين كانوا اذ ذاك يبرمون العقود على القطن تسليم نوفمبر

وكذلك سبقت الاشارة في هذه المذكرة الى بيع الاراضي . ويقدر ما يحصل من ثمن البيع بمبلغ ٢٧٧٠٠٠٠٠ جنيه مصري . وسيرصد جميع ما يحصل من هذا القبيل على انواعه صرفه ترقي الى تحسين ممتلكات الامة بطريقة مستديمة سواء أكان ذلك باعمال الري أم بغيرها من الاعمال الجديدة الاخرى

اما فيما يختص بايرادات الجمارك فيجب ان يذكر ان الرسم على الدخان الوارد قد رُفع في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ من ٣٠ قرشاً الى ٥٠ عن كل كيلو جرام وعليه ينتظر ان تبلغ الزيادة الناشئة عن ذلك خلال السنة المالية التالية ١٦٥٠٠٠٠٠

جنيه مصري. ولا يظهر انهُ كان لزيادة الرسم تأثير في مقدار المستهلك من الدخان. ولا حاجة لنقول ان نسبة هذا الرسم في القطر المصري كما هي الآن لا تزال تقل كثيراً عما هي عليهِ في كثير من البلدان الاوربية

اما الحساب الختامي لنتائج اعمال لجنة مراقبة القطن التي نظمت شراء وبيع محصول سنة ١٩١٨ فانهُ لم يوضع الى الآن بصورة نهائية اذ لا يزال هناك بعض امور معلقة. غير انهُ يمكن من اليوم انتظار مبلغ ١٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه مصري من هذا الباب في ايرادات الحكومة المصرية للسنة المالية المقبلة

عشور النخيل

كانت عشور النخيل موضوعاً للانتقاد الكثير منذ امد طويل. ولطالما الحت الجمعية التشريعية على الحكومة في الغاء هذه الضريبة لان الاراضي المزروعة نخيلاً تدفع الاموال الاميرية فليس من الانصاف تحميلها ضريبة اخرى لاسيما وان سائر اشجار الاثمار معفاة منها. وقد لوحظ فوق ما تقدم ان اصحاب النخيل في معظم الاحايين ليسوا ملاك الارض وانهم في الغالب من الطبقة الفقيرة من الزراع. نعم انهُ قد روعي في ربط المال على الاطيان عند تعديل الضرائب كون الارض مزروعة نخيلاً ولكن لا شك في ان لجان التعديل قد رأت من الصعب يومئذٍ وضع فرق يذكر في نسبة الضريبة الى عدد اشجار النخل المزروعة في القطع المختلفة — وقد احطت الحكومة الانتقادات الموجهة الى عشور النخيل محل الاعتبار ولما كان تمداد النخيل من جهة اخرى لم يحصل منذ سنة ١٩٠٧ وكان من ثمَّ عدد كبير جداً من تلك الاشجار لا يدفع العشور مع انها مستحقة عليهِ لذلك كله قررت الحكومة الغاء هذه الضريبة ابتداء من اول ابريل سنة ١٩٢٠ وسيترتب على ذلك نقص في ايراد الخزانة قدرهُ ١٣٦٫٥٠٠ جنيه مصري

حالة الميزانية

اذا كان ربط المصروفات في ميزانية سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ يبلغ مبلغاً كبيراً جداً بالنسبة لربط ميزانية سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ فان ذلك يرجع على الاخص الى الزيادة الجسيمة في ماهيات موظفي الحكومة ومستخدميها من جميع الفئات وكذلك الى ارتفاع اثمان المواد والمهمات سواء اكانت من محصولات القطر ام

من المواد المستوردة من الخارج . ويبلغ تقدير النفقات للاعمال الجديدة ٥٫٦٥٤٫٠٨٠ جنيهاً مصرياً مقابل ٣٫٠٤٢٫٠١٩ جنيهاً مصرياً في ميزانية سنة ١٩١٩ — ١٩٢٠ وهو يشمل اعتماداً للقيام ببعض ما تراكم من الاعمال المتأخرة في سني الحرب غير ان لارتفاع الاجور وغلاء ثمن المواد دخلاً يذكر في تلك الزيادة . وفي هذا الربط مبلغ ١٫٥٥٨٫٠٤٦٧ جنيهاً مصرياً للري و١٫٢٣٩٫٠٠٠ جنيه مصري للسكك الحديدية و٧٢٩٫٧٧٠ جنيهاً مصرياً للجمارك والفنارات (وعلى الاخص لتوسيع ميناء السويس) و٣٥١٫٥٨٢ جنيهاً مصرياً للمباني الجديدة — وربط الري مخصص في الغالب لتحسين نظام ترع الدلتا ومصارفها رغبة في اعداد مساحات واسعة من الاراضي البائرة للزراعة حالما يتيسر توريد كمية اوفر من المياه . ولا تتضمن الميزانية اي اعتماد لتنفيذ المشروعات المهمة التي اعدتها وزارة الاشغال العمومية لتصريف وارد مياه النيل الاعلى بطريقة منتظمة تضمن زيادة توريد الماء اللازم لمصر وذلك الى ان تضع اللجنة المنوط بها درس تلك المشروعات تقريرها بهذا الشأن . ولا يخفى ان زيادة عدد السكان والسواد الاعظم منهم من طبقة الزراع قد كان من نتائجها زيادة الطلب على الاراضي الزراعية حتى اصبح توسيع نطاق الري امراً ضرورياً . ومما يؤسف لهُ إثارة الرأي العام على تدابير ذات اهمية حيوية للبلاد وذلك بتأويل الغرض الحقيقي منها تأويلاً غير صحيح

ويمكن الجزم بوجه عام انهُ ليس في حالة الميزانية بجملتها ما يبعث في الوقت الحالي على قلق شديد على شرط ان لا ترى الحكومة نفسها مضطرة لتحمل اعباء مهمة جديدة . ويجب القول انهُ لا يسع مصر ان تتخلص تماماً من المصاعب التي تلاقيها ما دامت القيود الحالية تعرقل نظام الضرائب فيها فان النظام الحالي فقد لكل مرونة وكل انصاف بسبب استحالة وضع ضرائب تتناسب مع الثروة وتسري على الاجانب كما تسري على المصريين . وليست ضريبة الاطيان ولا الرسوم الجمركية المحصلة على قيمة البضائع بالنظام الباعث على الرضا : فاموال الاطيان التي كانت قد قدرت في بداية الامر بنسبة ٢٥ في المئة من قيمة تأجير الارض قد اصبحت الآن بعيدة جداً عن تلك النسبة كما ان تحصيل رسوم بنسبة واحدة سواء أكانت

الواردات من الكماليات او من الحاجيات لما يسم هذه الرسوم بسمة النقص. ومن النقص الفادح ايضاً في نظام الضرائب الحالي ان الاجانب والشركات الاجنبية تكاد تكون معفاة من كل ضريبة على الثروة التي يمكن ان يجمعوها في هذه البلاد. كما ان الحدود الموضوعة لنظام الرسوم المحلية لما يعرقل كل توسع في الشؤون البلدية

ولا حاجة الى القول ان تقديرات الميزانية قد وُضعت على تقدير احتفاظ البلاد بالسكينة العامة التي هي شرط لا غنى عنهُ ليسر كل قطر. وان اعظم عامل على امكان اضطراب الميزانية ينبغي النظر اليهِ الآن هو استحالة الحصول في الوقت الحاضر على المقادير اللازمة من الفحم فقد ينجم عن ذلك مضايقة فعلية للجمهور وتأثير في دخل السكك الحديدية. هذا وان كل زيادة مهمة تستجد في نفقات المعيشة وينشأ عنها تحميل الحكومة مصروفات اضافية للماهيات والمهمات سيكون من شأنها وضع الحكومة في موقف حرج ساعة ليس لديها موارد جديدة للدخل

واذا راعينا هذه التحفظات يمكن التصريح بان الحالة المالية في العام المقبل كما تظهر الآن يمكن ان تعد مرضية. نعم ان تقدير الايرادات قد بُني على فرض ثبات اسعار القطن ومقادير الواردات على مستوى مرتفع ولكن ليس هناك شيء من المغالاة في تقدير القواعد التي بنيت عليها تلك التقديرات بل انها تمثل الاسعار التي تبقى نافذة الى مدة حسب كل الدلائل. فالمصروفات العادية ستغطيها الايرادات العادية الى حدٍ كاف اما الايرادات غير العادية فقد تستمر على ارتفاعها الى بضع سنوات آتية. وينبغي التذكير بان المال الاحتياطي قد زيد في المدة الاخيرة بسبب تعذر تنفيذ جميع الاعمال اللازمة وان هناك من ثم ما يسوغ كل التسويغ اخذ مبالغ من ذلك الاحتياطي بدرجة معقولة اذا دعت الحاجة الى ذلك

القاهرة في ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠ هـ . ب . هرفي